الشرق
الخميس 2010-04-08 العدد 18277
4

النقاش استكمل ومواقف بقيت متباينة وفق "المزاج السياسي"

لجنة الاعلام اوصت "فنية الاتصالات" بحماية المعلومات وتقريرها قريباً الى بري لـ"يرى المناسب" في "الاتفاقية الامنية"

اجتماع لجنة الاعلام النيابية امس في المجلس

لفت عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب حسن فضل الله الى ان «النقاش في لجنة الاتصالات والاعلام حول «الاتفاقية الامنية» بدأ من موضوع استمارة المعلومات التي طلبتها السفارة الاميركية من قوى الامن، التي بدورها طلبتها من وزارة الاتصالات»، مشيرا الى ان «الكثير قد قيل حول ان هذه المعلومات لا اهمية لها او ان لها اهمية وهي حساسة، واليوم قد تم توزيع تقرير اللجنة الفنية الذي اعدته وزارة الاتصالات، وكان هناك اقتراحات لتأجيل البحث في التقرير لدراسته قبل مناقشته والبعض ناقش فيه خلال جلسة اليوم (امس)، ولكن هذا التقرير يجيب عن الاسئلة المطروحة سواء من داخل اللجنة او خارجها او في الاستمارة».

وأكد فضل الله بعد اجتماع لجنة الاعلام والاتصالات النيابية في مجلس النواب، انه «كان هناك توصية من اللجنة الفنية حول كيفية التعاطي مع الاستمارات»، وقال: ان «التقرير يقول ان البيانات المطلوبة حساسة ويجب عدم اتاحة الوصول اليها للعموم، كما يقول ان بعض المعلومات كانت توفر لاسباب معينة، وان المعلومات المطلوبة ترسم شبكة الاتصالات في البلد، وهناك في الاستعمالات الاخرى ايضاً يوضح التقرير كيف يمكن لمن معه المعلومات ان يقوم بأعمال عدائية ضد مستخدمي الهواتف الخلوية، اي ضد المواطنين الذين يستعملون هذه الهواتف، وهذا الامر تقني، اذ سنرى كيف يمكن استخدام هذه المعلومات الذين يستعملون هذه الهواتف، وهذا الامر تقني، اذ سنرى كيف يمكن استخدام هذه المعلومات ضد مستخدمي الخلوي، بالاضافة الى امكانية استخدام البيانات مع معلومات اخرى او اجهزة اخرى، ومنها مراقبة الاتصالات والاطلاع على مضمون الاتصالات، فهناك برنامج «بان لينك» يتعلق بالرصد والتعقب، وهو برنامج موجود في الولايات المتحدة الاميركية».

واكد فضل الله ان «اللجنة اصدرت توصية الى اللجنة الفنية بالنظر الى حساسية الشبكة، لاتخاذ تدابير حماية لهذه المعلومات، وهذا امر يعود الى وزير الاتصالات ان يأخذ بهذه التوصية او لا»، وقال: «نحن امام تقرير رسمي اعدته الوزارة واستعانت بالهيئة الناظمة للاتصالات، وهي معنية به وبالاخذ بتوصيات التقرير في المستقبل». واشار الى ان «التقرير الفني اوصى بإمكانية قيام وزارة الاتصالات بدورة تدريبية لضباط قوى الامن في حال الحاجة اليها في محاكاة المعلومات».

ولفت فضل الله الى ان «هناك تباينات ووجهات نظر مختلفة داخل اللجنة في الرأي القانوني والدستوري، فالبعض يقول ان رئيس الجمهورية هو المخول دستوريا التفاوض في هذا النوع من الاتفاقيات، والبعض الآخر يقول انها هبة لا تنطبق عليها دستورياً التفاوض في هذا النوع من الاتفاقيات، والبعض الآخر يقول انها هبة لا تنطبق عليها هذه المعايير»، معتبراً «ان رئيس الجمهورية ميشال سليمان معني بالدرجة الاولى، وهو له تصريح في هذا المجال اليوم، كما انه معني بالسهر على حماية الدستور».

إلى ذلك، اشار فضل الله الى ان «الاختلاف كان هادئا في اجتماع اللجنة اليوم (امس)، فكل نائب قدم خلاصة رأيه»، موضحا ان «النقاش تناول ثلاثة مستويات، الاول يتعلق بالسيادة والامن العام (توقيع الضباط والعناصر بأنهم لا يتاجرون بالمخدرات)، اما المستوى الثاني فهو المتعلق بالارهاب، اذ ان هذا الموضوع غير قابل للنقاش بالنسبة الينا، فهذا الموضوع حساس واساسي، ولا اعتقد ان احدا في لبنان يقبل بتصنيف اميركا للارهاب وهذا الموضوع له علاقة بالاسس في البلد»، وتابع: «قوى الامن الداخلي معنية بالاجابة عن هذه الاسئلة، والمدير العام لقوى الامن الداخلي اكد ان عقيدة قوى الامن لا تتغير ولا يمكن المساس بها، خصوصا ان هناك بعض المفاهيم قد شربت للضباط والعناصر في خلال ٣ سنوات ويجب معالجة هذا الامر».

وقال النائب فضل الله ان «البعض كان مطلبه الغاء الاتفاقية نهائيا، ووزير الداخلية والبلديات زياد بارود كان متعاونا ويعمل وفق الاصول المعتمدة»، مشيرا الى انه «طلب من اللواء الريفي ان يطلب من صحيفة «الراي» اصدار نفي للمقابلة التي اجريت معه، لانه حتى الآن لم يصدر اي نفي بذلك واذا لم تنشر الجريدة النفي فستعمد قوى الامن الداخلي الى رفع دعوى ضد هذه الصحيفة».

وختم فضل الله بالاشارة الى ان «هناك رأيا يقول ان هذه الاتفاقية غير قانونية وهناك رأي آخر يطالب بإلغاء، اما الرأي الثالث فيرى ان هناك بنودا اشكالية تحتاج الى تعديل، وهناك رأي اخير يقول ان كل وجهات النظر نرفعها الى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي يبني على الشيء مقتضاه، وهذا ما اتفقنا عليه في النهاية، اي ان نسلّم رئيس المجلس خلال ايام قليلة، تقريراً وهو يرى ما هو المناسب، ليطلب من الحكومة القيام به».

مواقف وردود

وتعليقاً على كلام النائب فضل الله، قال النائب عمار حوري: «كان في نقاش اليوم (امس)، رقي واضح، عكس التزاماً وطنياً بعيداً عن اي تخوين وبعيداً عن اي اجواء، بما عكستها اجواء الخارج.

وحيّا رئيس الجمهورية والحكومة اللذين عبرا في جلسة مجلس الوزراء عن تعهدهما بمتابعة اي موضوع متعلق بهذه الاتفاقية».

ووصف تقرير وزير الاتصالات بـ«التقني والكامل» ويحمل نقاشات عديدة، وهو بعيد عن اي نقاش امني وسياسي، مركزا على صلاحية اللواء اشرف ريفي بالمفاوضة، وقال: بداية وفقاً للمرسوم التطبيقي ١١٥٧ لعام ١٩٩١ ووفقا للمرسوم ٢٨٩٤ لعام ١٩٥٩ المتعلق بالعلاقات بين الادارات اللبنانية والهيئات الدولية او الاجنبية هذا الاتفاق كما بات معلوماً انطلق من ٥٠ مليون دولار ثم حدث ملحق بهذا الاتفاق بـ١٢ مليوناً وتم اقرار هذا الملحق في ١٣ كانون الثاني الماضي. سمعنا نقاشا حول المادة ٥٢ ووجوب عرض هذه الاتفاقية على المجلس النيابي ونحن نقول بكل بساطة هناك استشارة عن هيئة التشريع والاستشارات رقمها ٢٩٥٧/٩٨ وهناك رأي لمجلس شورى الدولة رقمه ١٥/٩٨ - ٩٩ والرأيان يعتبران ان مثل هذه الاتفاقية لا تخضع للمادة ٥٢. هذه الاتفاقية ووفق نص الفقرة ج في الصفحة ١٦ يمكن فسخها خلال تسعين يوما وهذه الاتفاقية ايضا تحدث البعض عن اعباء مالية على الجانب اللبناني فيها. بكل بساطة نحن نقول لا اعباء مالية على الجانب اللبناني والفقرة ج في الصفحة ١٠ تتحدث عن التزامات ادارية للجانب اللبناني متعلقة بالهاتف وما شابه وهذا امر واضح تماماً».

وتابع: «اما موضوع ما تم الحديث عن التحقيق مع قوى الامن الداخلي اذا كانوا ينتسبون الى جهات ارهابية فهذا ليس بهكذا صورة وبكل بساطة نظام قوى الامن الداخلي القانون ١٧/٩٠ يجزم بأنه لا امكانية لعنصر قوى الامن ان يكون منتسبا الى اي جهة سياسية. اصلا كما سمعنا ايضا اللواء ريفي ارسل كتابا واضحا الى الجانب الاميركي في ما خص بعض ما حكي عن التدريبات في الاردن وهذا الموضوع اصبح جزءا من الماضي.

وأكد حوري ان كل «الافكار مدعومة من الخبراء الدستوريين، وقال: في الفترة الاخيرة حول ملحق الاتفاقية الذي اقره مجلس الوزراء الحالي في حكومة الوحدة الوطنية الحالية وسمعنا من البعض ان تهريباً حصل في جلسة مجلس الوزراء. في المقابل، سمعنا اليوم رأياً واضحاً من وزير الداخلية والبلديات بأن هذا الموضوع اشبع درسا على طاولة مجلس الوزراء وحظي بموافقة كل الوزراء بلا استثناء وان هذا الموضوع لم يهرب كما قال البعض».

وختم حوري بالاشارة الى ان هناك وجهات نظر عديدة داخل اللجنة «ولم نلجأ الى التصويت وفقاً لرغبة رئيس اللجنة».

بدوره النائب عباس هاشم رد على النائب حوري، فأشار الى «ان كل كلام آخر مختلف عن الكلام الذي قاله رئيس لجنة الاتصالات هو رأي شخصي لا يمت الى التفاصيل او المذاكرة بأي صلة. وجهنا في نهاية الجلسة تحية الى رئيس الجمهورية الذي كان سباقا في الاعلان من بيروت وبالتالي التأكيد من قطر ان موضوع اعادة النظر حتى لا يقول الالغاء في موضوع هذه الاتفاقية».

أضاف: «كما وجهنا تحية الى دولة رئيس الحكومة سعد الحريري الذي تعهد في آخر جلسة لمجلس الوزراء ان يعقد جلسة لموضوع اعادة النظر في هذه الاتفاقية وكل الشوائب والالتباسات والمخالفات الدستورية والقانونية التي شابتها. وجهنا تحية ايضا الى اللواء اشرف ريفي الذي قام بالتعاميم التي ارسلها الى كل الوحدات ومسؤولي التدريب في ما يتعلق بكل ما يسمى الدس الذي قامت فيه لجنة انفاذ القانون الدولي التي عقدت هذه الاتفاقية تحت صفة معينة بصفة هبة. ولكن هي اتفاق امني، اعتقد ان اللواء ريفي حسم هذه المسألة بإزالة كل المفردات التي تتعارض مع القوانين اللبنانية والتي تتعارض مع المواقيت والمعاهدات التي اقرها لبنان والتي تسمى بالاتفاق مع جامعة الدول العربية في ما يسمى تعريف وتصديق الارهاب (...).

واعرب عن اعتقاده بأن اللواء ريفي سيدقق في ما نشر ولم ينفِ الرسالة.

وتابع: «في الخلاصة لاول مرة نرى ان آراء اعضاء الكتل النيابية تتعارض مع آراء رؤساء الكتل النيابية، هل نحن امام حال تمرّد ام ازدواجية رأي؟ اذا كنا امام لعب ادوار متعددة فنحن امام مشكلة كبرى. نحن في الغد لدينا استحقاق جديد مماثل للاستحقاق الذي اختتم في عملية الاعتراف والاقرار بعملية الدونية، بإقرار مع الاسف هبات تحت شعار اتفاقات، نحن امام استحقاق عند الامتحان يكرم الانسان او يهان. غدا (اليوم). هناك لجان مشتركة وسندرس بعض التعديلات وليس الاصلاحات على قانون البلديات. نحن سنكون واضحين اما ان تلتزم القوى السياسية الممثلة بالحكومة باعتبار ان الحكومة هي مجلس نيابي مصغر بما اتفق عليه فيها، واما نكون امام ما يسمى ايضا تهريب وبعض الخداع في ما يسمى تمرير انتخابات على اساس القانون القديم تبشر اللبنانيين بأنه في جلسة الغد (اليوم) ستحسم مسألة التعديلات سلبا ام ايجابا وبالتالي فليتخذ الشعب اللبناني قراره بانهاء هذه الازدواجية (...).

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"